«المباني»: 36,5 مليون دينار أرباح 9 أشهر

اعتمد مجلس إدارة شركة المباني البيانات المالية المرحلية للأشهر الـ 9 المنتهية في 30 سبتمبر 2016، حيث حققت الشركة أرباحا بلغت 36,48 مليون دينار بربحية للسهم 41,13 فلسا، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي للشركة، حيث حققت الشركة حينها أرباحا بلغت 36,6 مليون دينار بربحية للسهم 41,25 فلسا. وحققت الشركة ارتفاعا في إجمالي حقوق المساهمين وإجمالي الموجودات مع نهاية سبتمبر 2016، حيث بلغت حقوق المساهمين 329,5 مليون دينار بارتفاع 14٪عن الفترة نفسها من عام 2015، في حين بلغت قيمة الموجودات 668 مليون دينار، بارتفاع بلغ 14,7٪ عن المستوى الذي وصلت إليه مع نهاية سبتمبر من العام الماضي.

إصدار 1,4 مليار دينار سندات محلية منذ أبريل لتمويل عجز الموازنة

الصالح: طرح سندات دولية بـ 3 مليارات دينار مطلع 2017

أحمد موسى

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح إن الكويت ستتوجه نحو الأسواق الدولية لطرح سندات قيمتها 3 مليارات دينار تعادل 10 مليارات دولار مطلع عام 2017.

وأضاف الصالح على هامش مؤتمر نظمه اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي حول «تطوير سوق السندات في الكويت»، أنه يجري حاليا الترتيب مع بنوك عالمية بشأن الإصدار المرتقب، إلا أن تفاصيل التسعير والفائدة على السندات ستعلن في الوقت المناسب.

وأشار إلى أن بنك الكويت المركزي استطاع نيابة عن الحكومة ومن خلال طرح الإصدارات للبنوك المحلية توفير المبالغ المحددة من وزارة المالية لتمويل جزء من العجز من خلال الاقتراض المحلي بالدينار، مضيفا أنه حتى 19 أكتوبر الماضي بلغ رصيد أدوات الدين العام نحو 2,96 مليار دينار منها نحو 1,58 مليار دينار رصيد سندات قائمة منذ سنوات بهدف تنظيم مستويات السيولة في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي ونحو 1,38 مليار دينار رصيد الإصدارات الجديدة المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة والتي بدأ طرحها من أول شهر أبريل عام 2016.

وأوضح الصالح ان التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 أدى إلى انعكاسات مالية واقتصادية بالغة التأثير على الموازين الداخلية والخارجية للكويت نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، والذي يمثل دون شك تحديا كبيرا لاقتصاد البلاد الذي يعتمد على النفط كمصدر يكاد يكون وحيدا للدخل.

وأضاف أنه وفي ضوء اختلالات هيكلية مزمنة يشهدها الاقتصاد الكويتي انعكس ذلك على الأوضاع المالية العامة بحيث جرى الاعتماد على إيرادات أحادية المورد مع التنامي المستمر في الإنفاق العام الذي يتركز معظمه في بند المصروفات الجارية.

وأشار إلى أن من مظاهر هذه الاختلالات الهيكلية، محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واختلالات في سوق العمل وبشكل أساسي من حيث تركز العمالة الوطنية في الوظائف الحكومية والتحديات المصاحبة لذلك وعدم وجود تنويع في مصادر الدخل.

أنس الصالح متحدثا في المؤتمر أمس (قاسم باشا)

يجري الترتيب مع بنوك عالمية لإصدار سندات في الأسواق العالمية

رصيد أدوات الدين العام 2,96 مليار دينار حتى أكتوبر الماضي

استبيان حول وثيقة الإصلاح

دعا وزير المالية أنس الصالح المواطنين إلى حوار حول وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ 14 مارس 2016، من خلال المشاركة في استبيان عام تطرحه الوزارة على موقعها الالكتروني، لكي توسع دائرة المشورة والتعرف على آراء المواطنين في هذا المسار الإصلاحي.
www.survey.mof.gov.kw

واعتبر الصالح وجود سوق مالي متطور بمؤسساته وأدواته يعتبر من محاور الإصلاح الاقتصادي الذي يجري العمل عليه، مشيرا إلى أن توافر الصكوك، بالإضافة إلى السندات، يمثل ضرورة لكل من القطاع المصرفي والبنك المركزي في إطار تطبيق السياسات الرقابية والنقدية.

وأوضح أن القطاع المصرفي الإسلامي أصبح معادلا تقريبا للقطاع المصرفي التقليدي سواء من حيث عدد مؤسساته أو حجم نشاطه، كذلك فإن إصدار الصكوك الحكومية سيعمل على تأسيس منحنى عائد سيادي (Sovereign Yield Curve) لتسعير الصكوك المصدرة من الشركات والذي هو أيضا من المتطلبات الداعمة لتطوير الأسواق الرأسمالية المحلية.

وأكد الصالح انه يسعى حاليا بالتعاون والتنسيق مع بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لتطوير السوق المالي، إلى إصدار تشريعات متكاملة لتوفير مرونة كافية للاقتراض العام من خلال أدوات الدين التقليدية، ووضع الأحكام القانونية والتنظيمية لإصدار الصكوك الإسلامية الحكومية.

ضرورة إطلاق سوق لتداول سندات وصكوك الشركات لتنويع أدوات التمويل

العجيل: السندات والصكوك توفران فرصاً تمويلية غير تقليدية للشركات

قال رئيس اتحاد المصارف ماجد العجيل، إن الاقتصاد الكويتي وبسبب ما يمر به من مستجدات يحتاج إلى تطوير أسواق السندات والصكوك كونها تشكل أحد البدائل المهمة للمستثمر وتمثل إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها الشركات توفير فرص تمويلية غير تقليدية لتمويل الخطط التوسعية للوصول إلى مصادر رأس المال طويل الأجل لتمويل اعمالها.

وأضاف العجيل في كلمته أمام مؤتمر «تطوير سوق السندات في الكويت» ان التفاعل مع الاهتمام المتزايد لدى الأوساط الاقتصادية يأتي في ضوء زيادة الاقبال على الاستثمار في السندات والصكوك عالميا خلال السنوات الأخيرة بسبب المزايا الاستثمارية التي توفرها تلك الأدوات سواء لجهة الإصدار او للمستثمر وهو الامر الذي تعززت الحاجة اليه بعد تداعيات الازمة المالية العالمية في 2008 بسبب تراجع التدفقات المالية بالإضافة الى التعديلات التي أجريت على المبادئ والمعايير الدولية وعلى رأسها اتفاقية بازل3 والمتطلبات الجديدة للسيولة. وأضاف ان الأسواق الخليجية ومنها السوق الكويتي تعتبر من الأسواق الواعدة التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية من تطوير هذه الأسواق.

ماجد العجيل

وأشار إلى أن الكويت لديها الفرصة لتخطي السوق الماليزية التي تتصدر حاليا كأكبر سوق للصكوك خاصة ان الكويت لديها المقومات التي تعزز هذه المكانة.

وأكد العجيل على انه من الضروري العمل على تنشيط السوقين الأولية والثانوية خلال المرحلة القادمة، ومن ثم تعزيز الجهود لإطلاق سوق لتداول سندات وصكوك الشركات والعمل على زيادة حجم وعدد الإصدارات خلال السنوات القادمة، لما يمثله ذلك من إضافة مهمة للسوق والمستثمرين والجهات المصدرة وتوفير فرص استثمارية للاستفادة من النمو الاقتصادي وتحفيزه والمساهمة في تنويع أدوات التمويل في سوق الأوراق المالية.

وأوضح أن تطوير أسواق نشطة للسندات والصكوك، يتطلب المزيد من الجهود والتنسيق من قبل مختلف السلطات والمؤسسات والمتعاملين، في إطار استراتيجية واضحة في هذا الجانب، للتغلب على التحديات المرتبطة بذلك، وخاصة بعد إصدار تشريعات وقواعد خاصة بالسندات والصكوك، بما يساهم في تعزيز تطور هذه الادوات ودورها في توفير التمويل طويل الاجل، مشيرا إلى أنه لا شك أن هناك حاجة لمواصلة العمل على تقوية الأطر التشريعية والتنظيمية لهذه المؤسسات وخلق الحوافز اللازمة لتطوير أنشطتها.

واشار إلى أن الأمر في هذا السياق، يحتاج الى جهود لتوسيع قاعدة المستثمرين نحو مشاركة أوسع لمستثمرين أساسيين مثل صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى. ومن متطلبات التطوير أيضا، متابعة استكمال مستلزمات البنية التحتية السليمة وبوجه خاص نظم التداول ونظم المقاصة والتسوية، بالإضافة إلى زيادة التوعية بهذه الأسواق والسعي للمزيد من الإفصاح ونشر المعلومات بشأنها.

وقال ان تنوع خيارات التمويل والاستثمار يعزز استقرار أسواق المال وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية لدى كل من الشركات والحكومات، وعلاوة على ذلك، يسهم تطوير سوق لسندات الدين في ترسيخ النظام والشفافية والمساءلة في الأسواق، إذ إن كلا من الشركات والحكومات والمشاريع الممولة بواسطة سندات قابلة للتداول، تكون خاضعة للتدقيق المستمر من قبل الأطراف المشاركة في السوق.

3 مليارات دولار إصدارات البنوك من الشريحة الأولى لـ «بازل 3»

قال مدير إدارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي عبدالله المحري، ان حجم الإصدارات ضمن رأس المال المساند وفق معيار كفاية رأس المال بازل 3 الشريحة الأولى (Tier 1) التي وافق المركزي عليها للبنوك المحلية منذ عام 2014 بلغت نحو 4 مليارات دولار تم إصدار 3 مليارات دولار منها فعليا حتى الآن. وأضاف في كلمته أمام مؤتمر: «تطوير سوق السندات في الكويت»، ان حجم إصدارات البنوك ضمن الشريحة الثانية Tier2 من بازل 3 بلغت 325 مليون دينار خلال عامي 2015 و2016. وأوضح ان البنك المركزي يراقب بدقة مستويات السيولة وهي من المعايير التي لا يوجد بها أي تهاون.

وأضاف المحري ان معدل كفاية رأس المال للبنوك المحلية يبلغ 17٪ وهي أعلى من المستويات العالمية.

أكد عدم ترتب أثر مادي على المركز المالي للبنك

«الوطني»: نمو الأرباح في مصر يقلل آثار تعويم الجنيه

أفاد بنك الكويت الوطني أنه يتابع ويراقب عن كثب كافة المتغيرات التي تحدث في الأوضاع الاقتصادية لدى مصر، كما أن قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري لم يكن مفاجئا لبنك الكويت الوطني، حيث ان البنك كان يتوقع ذلك القرار منذ فترة كبيرة خاصة بعد قيام البنك المركزي المصري في مارس 2016 بإجراء تخفيض أولي لسعر صرف الجنيه بنحو 13٪ في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي المطبقة من جانبه.

وأضاف ان حزمة القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي المصري في شأن تحرير سعر صرف الجنيه المصري ورفع معدلات الفائدة على الودائع والشهادات بالجنيه المصري سوف تؤثر على مصرفنا كما يلي:

على الرغم من الزيادة المتوقعة في تكلفة التشغيل وارتفاع المصروفات لعام 2017 نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في مصر، إلا أن معدلات النمو في الأرباح المحققة لبنك الكويت الوطني مصر مرتفعة جدا وفي ازدياد مطرد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يخفض بشكل كبير من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك جراء الانخفاض في قيمة الجنيه المصري.

بدأ العملاء في استخدام البنوك مرة أخرى لبيع العملات الأجنبية الأمر الذي يعزز قدرة البنوك على فتح المزيد من الاعتمادات المستندية وانعكاس ذلك ايجابا على العملات المحصلة والأرباح.

ان نسبة كبيرة من إيداعات العملاء لدى بنك الكويت الوطني مصر متمثلة في شهادات إيداع ذات سعر ثابت وبالتالي مع رفع معدلات الفائدة من جانب المركزي المصري سيكون في مقابله ارتفاع في صافي العائد بالنسبة للبنك وسوف ينعكس ذلك إيجابا على أرباح البنك.

ستتم إعادة توظيف استثمارات البنك في أدوات الديون الحكومية حال استحقاقها بسعر عائد أفضل من الإقراض بضمان أسهم.

نظرا لاستمرار أداء بنك الكويت الوطني مصر الجيد والمتمثل في النمو المستمر في الموجودات والربحية، فإن مصرفنا لا يتوقع ان يكون هناك أي انخفاض محتمل في قيمة الشهرة، حيث انه يتم احتساب انخفاض قيمة الشهرة بناء على مبالغ الموجودات والربحية المتوقعة مستقبلا لمدة خمس سنوات. علما بأن البنك بمصر قام بتدعيم القاعدة الرأسمالية من خلال احتجاز الارباح المحققة عن عام 2015 ليبلغ معدل كفاية رأس المال 18,3٪ وسوف يتم احتجازها أيضا لعام 2016.

ان الانخفاض في قيمة الجنيه المصري لن يترتب عليه أي تأثير ملحوظ على نسبة كفاية رأس المال للمجموعة (بازل 3) حيث انها ستتأثر سلبا بانخفاض احتياطي تحويل عملات أجنبية (حقوق ملكية) وستتأثر إيجابا بانخفاض مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة لعوامل أخرى، وبالتالي ستكون نسبة التأثير ضئيلة جدا في حدود 0,02٪ فقط.

ولفت البنك في بيانه الى أنه آخذ في الاعتبار جميع العوامل السابقة وتأثيرها على استراتيجية البنك وأرباحه المستقبلية، ويتوقع ان يستمر بنك الكويت الوطني مصر في النمو والاستفادة إيجابيا من برنامج الإصلاح الهيكلي خاصة انه من المتوقع خلال الشهور القليلة القادمة مع تزايد الثقة في اجراءات الاصلاح الاقتصادي ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي في مصر، الأمر الذي يمثل فرصا لنمو اعمال الائتمان والتمويل بالبنك.

وأكد في هذا الشأن أن بنك الكويت الوطني يتواجد في العديد من الدول من خلال شبكة فروع وشركات تابعة واسعة الانتشار وبما في ذلك جمهورية مصر العربية، وما يصاحب ذلك الانتشار من تعدد عوامل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة اختلاف بيئة العمل من بلد الى آخر، ومن بين ذلك المخاطر المرتبطة بتذبذب اسعار الصرف في تلك الدول إلا أن البنك الوطني يتبنى استراتيجية صارمة في إدارة المخاطر للحد من الآثار السلبية المرتبطة بالمخاطر بكافة انواعها من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها. هذا، فضلا عن أن بنك الكويت الوطني يلتزم بكافة التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في شأن التحوط لكافة انواع المخاطر التي تقد يتعرض لها.

وحول اثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للبنك، قال إن تحرير سعر صرف الجنيه المصري وما صاحبه من انخفاض في قيمته لن يترتب عليه اثر مادي على المركز المالي لبنك الكويت الوطني.

واستقر سهم البنك الوطني تعاملاته في بورصة الكويت أمس عند 600 فلسا، بعد تداول 3,7 ملايين سهم بقيمة 2,3 ملايين دينار.

زيادة إيداعات العملاء في «الكويت الوطني مصر» مع رفع معدلات الفائدة سيزيدان صافي العائد للبنك

ستتم إعادة توظيف استثمارات البنك في أدوات الديون الحكومية حال استحقاقها بسعر عائد أفضل

5 مليارات دولار مشروعات أرسيت بالمنطقة

527 مليون دولار عقود مرساة في الكويت خلال أكتوبر

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن قيمة العقود التي أرسيت خلال شهر أكتوبر الماضي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مينا – سجلت هبوطا حادا، وقد شهدت قطر تراجعا للغاية فيما سجلت مصر ارتفاعا في قيمة العقود المرساة في الشهر الماضي.

وقد تصدرت الإمارات القائمة في المركز الأول وتلتها السعودية ثم جاءت الكويت في المرتبة الثالثة بين دول الخليج بعقود تمت ترسيتها بلغت 527 مليون دولار خلال الشهر نفسه، حيث سجلت كل من الكويت وعمان ارتفاعا في العقود المرساة، في حين تراجعت عقود البحرين من 482 مليون دولار الى 154 مليون دولار.

وذكرت المجلة ان قيمة العقود في المنطقة هبطت الى 4,9 مليارات دولار وهو ادنى مستوى الى لها في 2016 مقارنة مع 7,1 مليارات دولار في سبتمبر الماضي وبتراجع نسبته 31٪، وكانت العقود المرساة في سبتمبر في الوقت ذاته تمثل ثاني ادنى تراجع لها من حيث القيمة خلال العام الحالي.

وقالت المجلة إن قطر سجلت الأداء الاسوأ في المنطقة بتراجع نسبته 99٪ عن 1,5 مليار دولار التي ارسيت في سبتمبر الى 15 مليون دولار فقط، والذي يمثل فقط عقد مركز اطفاء تابع لشركة قطر للبترول في مدينة راس لافان الصناعية.

قيمة العقود التي أرسيت في دول الخليج بأكتوبر

الدولة	قيمة العقود (مليون دولار)
الكويت	527
عمان	398
الإمارات	1708
البحرين	154
السعودية	1021
قطر	15

الكويت تستثمر في مصفاة الدقم العمانية

رويترز: قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط العمانية عصام الزدجالي أمس إن الشركة ستوقع مذكرة تفاهم مع مؤسسة البترول الكويتية للشراكة في مصفاة الدقم بسلطنة عمان.

والمصفاة جزء من منطقة صناعية واسعة هي أكبر مشروع اقتصادي في السلطنة ويهدف لتنويع مواردها الاقتصادية بعيدا عن النفط.

وتوقع الزدجالي توقيع الاتفاق مع المؤسسة الكويتية اليوم الأربعاء، ويأتي بعد إخفاق عمان في إبرام اتفاق مع شركة الاستثمارات البترولية الدولية (أيبيك) ومقرها أبوظبي.

وقال الزدجالي «في الوقت الحالي سيحل شركاؤنا من الكويت محل الشريك من الإمارات».